### المرض الذي ودعته سورية منذ ١٤ عاماً

# الصحة العالمية تحذّر: خطر انتشار الكوليرا في سورية «مرتفع للغاية»

الوطن

حذّرت منظمة الصحة العالمية أمس من أن خطر انتشار مرض الكوليرا في سورية «مرتفع للغاية» بعد الإعلان منذ نهاية الأسبوع الماضي عن تسجيل إصابات في محافظات عدة، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩.

وأحصت وزارة الصحة السورية أمس الأول الإثنين وفاة شخصين، إضافة إلى ٢٦ إصابة مثبتة، أغلبيتها الساحقة في محافظة (حلب)، بعدما أعلنت الإدارة الذاتية الكردية السبت الفائت عن تسجيلها ثلاث وفيات و«إصابات بكثرة» في مناطق سيطرتها في الرقة (شمال) والريف الغربي لدير الزور (شرق).

وقالت منظمة الصحة العالمية، رداً على أسئلة صحفية أنه تم الإبلاغ عن حالات مؤكدة عبر اختبارات تشخيص سريع في حلب والحسكة (شمال شرق) ودير الزور والرقة». ونبّهت إلى أن «خطر انتشار الكوليرا إلى محافظات أخرى مرتفع للغاية».

وسجّلت سورية عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ آخر موجات تفشي المرض في محافظتي دير الزور والرقة، وفق منظمة الصحة العالمية.

وأعرب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في سورية عمران ريزا عن قلقه الشديد إزاء التفشي الحالي للكوليرا في سورية.

وقال في بيان الإثنين: «بناء على تقييم سريع أجرته السلطات الصحية والشركاء، يُعتقد أن مصدر العدوى مرتبط بشرب الأشخاص لمياه غير آمنة مصدرها نهر الفرات وكذلك استخدام مياه ملوثة لري المحاصيل».

وأضاف: «يُعد تفشي الوباء أيضاً مؤشراً على نقص المياه الحاد في جميع أنحاء سورية»، ما قد يشكل «تهديداً خطيراً للناس في سورية والمنطقة».

وبحسب تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في نيسان، تضرر قرابة ثلثي عدد محطات معالجة المياه ونصف محطات الضخ وثلث خزانات المياه. ويعتمد نحو نصف السكان على مصادر بديلة غالباً ما تكون غير آمنة لتلبية أو استكمال احتياجاتهم من المياه، بينما لا تتم معالجة سبعين في المئة على الأقل من مياه الصرف الصحي، وفق اليونيسيف.

وقال ريزا «هناك حاجة لاتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة لمنع المزيد من حالات المرض والوفاة»، مضيفاً: «تدعو الأمم المتحدة في سورية الدول المانحة إلى تمويل إضافي عاجل لاحتواء تفشي المرض ومنع انتشاره». ويشهد العراق المجاور منذ حزيران الماضي موجة إصابات بالكوليرا، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٥.

ويصيب المرض سنوياً بين ١,٣ مليون وأربعة ملايين شخص في العالم، ويؤدي إلى وفاة بين ٢١ ألفاً و١٤٣ ألف شخص.

# مزروعات تروى بمياه الصرف الصحي في السويداء وتخوف من انتشار الكوليرا

السويداء- عبير صيموعة

أدى التأخير في تنفيذ محطات المعالجة على ساحة محافظة السويداء المزمع إقامتها منذ سنوات إلى تحويل كثير من الأراضي الزراعية لمستنقعات للمياه الآسنة جراء تنفيذ خطوط الصرف الصحي ضمنها من دون إنهاء محطات المعالجة التي من المفترض أن تكون المصب الرئيسي لتلك الخطوط.

وأكد الأهالي وخاصة ضمن قرى الثعلة والأصلحة والدارة وكناكر وغيرها إلى معاناتهم مع المياه الآسنة التي أحدثت خللاً بيئياً في هذه المناطق خاصة مع قيام بعض ضعاف النفوس بإرواء مزروعاتهم من الخضار والأشجار المثمرة من مياه الصرف الصحي رغم ما تحمله هذه المياه من أضرار بيئية وأخطار صحية وخاصة مع بداية انتشار مرض الكوليرا في بعض المحافظات.

وللاستفسار عن وجود المزروعات التي تتم سقايتها بمياه الصرف الصحي في المحافظة وخاصة الخضار منها توجهت «الوطن» بالسؤال لمدير البيئة في السويداء رفعت خضر الذي أشار إلى وجود أراض تتم سقايتها بمياه الصرف الصحي فعلياً وخاصة ضمن قرى كناكر والأصلحة والثعلة وولغا مؤكداً ضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة لقمع تلك الظواهر والتي تتمثل بتفعيل لجنة مكافحة الزراعات المروية بمياه الصرف الصحي والتي أوقفت أعمالها جراء الوضع الأمني في المحافظة وعدم وجود الموازنة المطلوبة من الجهات المعنية وخاصة أن مناطق وجود تلك الزراعات يقع ضمن القرى الحدودية في المنطقة الغربية والتي توجد بها مياه الصرف الصحي ضمن الأراضي بسبب عدم وجود خطوط للصرف الصحي فضلاً عن افتقادها لمحطات معالجة المياه الآسنة.

بدوره معاون مدير البيئة ورئيس دائرة المخابر ضمنها بشار الجرمقاني حذر من ارتياد المسابح ضمن هذه الفترة وإن كانت نهاية الموسم نظرا لثبوت مخالفة الكثير منها لشروط التعقيم وخوفاً من التعرض لأي إصابة جلدية أو هضمية يمكن أن تسبب إسهالات مصدرها الرئيسي النظافة الشخصية للمرتادين لتلك المسابح والتي يمكن أن تتسبب بدورها بنقل العدوى في حال تم الاشتباه بأي حالة إصابة بالكوليرا مشيراً إلى ضرورة التواصل بين مديرية الصحة ومديرية البيئة في حال تم الاشتباه بأي حالة إسهال حادة للوقوف على الأسباب.

# مقترحات قدمها مغتربون في استراليا للحكومة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

انتهت لجنة صياغة المقترحات والتوصيات -التي تم تشكيلها في ختام لقاء الحكومة مع المغتربين في طرطوس الأسبوع الماضي- من عملها ورفعت محضرها لمحافظ طرطوس متضمناً التوصيات التي أعدت بناء على طروحات من حضر من المغتربين وفعاليات المحافظة وفور ذلك قام المحافظ عبد الحليم عوض خليل برفع تلك التوصيات إلى وزارة الدولة لشؤون التنمية عن طريق وزارة الإدارة المحلية.

(وتضمنت التوصيات التي حصلت «الوطن» على نسخة منها) دراسة إمكانية إحداث وزارة مختصة بالمغتربين والشباب، ومخاطبة وزارة الخارجية لفتح قنصلية فخرية في ميلبورن في أستراليا، والعمل مع وزارة الداخلية لتسهيل الإجراءات الخاصة بتسجيل الولادات من أبناء المغتربين في الخارج، ووضع دليل إجراءات أكثر شفافية وقل تعقيداً لجهة الوثائق المتعلقة بدفع البدل النقدي للمغتربين وإمكانية اعتماد الوثائق الكترونياً، ومخاطبة وزارة الخارجية لتحسين الخدمات في السفارة السورية في ألمانيا ولاسيما من خلال وجود مغتربين متبرعين، والتأكيد على مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لإعادة النظر بالقرار ١٠٧٠ لعام ٢٠٢١ وبما يسهّل عملية الاستيراد والتصدير من قبل المغتربين ويحافظ على سعر صرف الليرة السورية.

ومنها أيضاً: إحداث مديرية مستقلة في الأمانة العامة لكل محافظة وتكليفها توفير قاعدة بيانات متكاملة عن المغتربين من أبناء المحافظة تتبع إدارياً للمحافظين وفنياً لوزارة المغتربين -في حال إحداثها- ومتابعة كل القضايا التي تخص المغتربين من أبناء المحافظة، وتكليف الوحدات الإدارية بإعداد قاعدة بيانات عن المغتربين ضمن قطاعاتهم تشمل أسماءهم الثلاثية وشهاداتهم العلمية وتاريخ الاغتراب وبلد الاغتراب ونشاطاتهم وأرقام هواتفهم وأي معلومات تواصل أخرى وتقوم هذه الوحدات الإدارية بإرسال هذه البيانات إلى المديرية المختصة في الأمانة العامة للمحافظة المقترح إحداثها، وإحداث منصة إلكترونية تبعاً لكل محافظة تكون أداة تواصل بين المغتربين والجهات المعنية في المحافظة وتعرض جميع ما يخص المغتربين من قوانين وأنظمة وفرص استثمارية ونشاطات مختلفة.

### أثار اعتراض عدد من أهالي الطلاب

# هل تفعلها الحكومة.. دراسة استبعاد أسر طلبة الجامعات الخاصة من منظومة الدعم

• مصدر مسؤول لـ«الوطن»: عدد الطلبة في الجامعات الخاصة قرابة الـ٦٥ ألفاً ضمن ٢٣ جامعة

• مواطنون: التعليم في الجامعات الخاصة اضطراري وليس رفاهية للأسر السورية

فادي بك الشريف

علمت «الوطن» أنه يتم حالياً حصر أعداد الطلبة المسجلين في ٢٣ جامعة خاصة، ليصار إلى دراسة استبعاد أسرهم من منظومة الدعم الحكومي وذلك استناداً إلى توصية من اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء حيث تم مخاطبة التعليم العالي بهذا الخصوص في إطار تحديد الفئات المقترح استبعادها من الدعم.

وبينت مصادر مسؤولة لـ«الوطن» أن عدد الطلبة على قيود الجامعات الخاصة يصل إلى قرابة الـ٦٥ ألف طالب وطالبة، في مختلف الجامعات الخاصة، مبيناً أنه لم يتخذ أي قرار لغاية الأمر، وأن ذلك يعود للجهات المعنية والمعايير التي تستند عليها في اعتماد هذا القرار أم لا.

هذا ولاقى ما يشاع في صفحات التواصل الاجتماعي حول هذا الموضوع ردود أفعال كثيرة وانتقادات بالجملة، وخاصة أنه ليست هي المرة الأولى التي تقوم بها الجهات المعنية برفع الدعم عن بعض شرائح المجتمع السوري حيث سبق أن قامت باستبعاد الكثيرين عن منظومة الدعم الحكومي، ولكنها المرة الأولى التي تحمل قرارات الحكومة الكثير من الظلم بحق بعض الشرائح المراد رفع الدعم عنها في المرحلة المقبلة.

وحول الذية برفع الدعم عن أهالي طلاب الجامعات الخاصة، يقول أحد الآباء: ليس كل أهالي الطلاب في الجامعات الخاصة من الطبقة المخملية وليسوا من أصحاب الدخل المفتوح كما يظن بعض القائمين على هذا القرار، مضيفاً: هناك أسر باعت أراضيها ومنازلها وربما سيارتها كرمى أن تصنع مستقبلاً لأبنائها.

وتابع البعض الآخر: هناك بعض الأسر يعمل أفرادها أكثر من خمس عشرة ساعة باليوم من أجل تأمين أقساط هذه الجامعات ويتحملون أعباء الحياة وشجونها وهمومها من أجل أن يتربوا الدرب أمام أبنائهم، على حين أن هناك عائلات من الطبقة المخملية أدخلت أولادها من دون أن تتجشم عناء هذه التكاليف المالية ومن دون أن تشعر بارتفاعها من عام دراسي لآخر.

ثمة أسئلة باتت تؤرق الكثيرين عن المعايير التي سيتم الاستناد إليها لإصدار هذا القرار، والسؤال: هل لدى الجهات المعنية كامل المعرفة بتفاصيل حياة جميع الأهالي وكيفية تأمين متطلبات وجود أبنائهم في هذه الجامعات حتى تنوي اتخاذ مثل هذا القرار؟

وكان تم سابقاً استبعاد أصحاب المهن البحرية من الدعم الحكومي، وفئات أخرى شملت المستفيدين من الخادمة المنزلية الأجنبية وأصحاب مكاتب استقدام الخادمات، والمخلصين الجمركيين وعاملي «وزارة الخارجية والمغتربين» في البعثات الدبلوماسية، وقبلها سحب الدعم عن المواطنين الذين اشتروا آليات سعة محركها ١٥٠٠ سي سي وسنة صنعها ما بعد ٢٠٠٨، خلال الفترة من ٨ كانون الثاني ٢٠٢٢ وحتى ١٣ حزيران ٢٠٢٢.

كما تم خلال حزيران الماضي استثناء كل من الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان ممن مارسوا المهنة لمدة تتجاوز عشر سنوات من الدعم، بعد أن استُثني أيضاً المحامون أصحاب مكاتب وشركات المحاماة، والمهندسون أصحاب المكاتب الهندسية التي تجاوزت مدة افتتاحها عشر سنوات.

وكانت بدأت الحكومة منذ مطلع شباط الماضي تطبيق آليات استبعاد من الدعم الحكومي الذي يشمل (الخبز- الغاز- المازوت- البنزين- السكر- الرز) لعدة شرائح.